

Distr.: General
9 April 2021
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والأربعون

21 حزيران/يونيه - 9 تموز/يوليه 2021

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التأثير والتحديات التي تواجه العدالة المستقلة

تقرير المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، ديفغو غارسيا - سايان

موجز

أثرت جائحة مرض الفيروس كورونا (كوفيد-19) تأثيراً شديداً على عمل النظم القضائية، مما زاد من خطر عدم وجود عدالة تقوم بعملها ويمكن الوصول إليها ومستقلة. وكان أثرها متفاوتاً ومتبايناً في كل بلد، ولكنها تميل إلى التأثير على الفئات الضعيفة بشكل غير متناسب. ويحلل المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، في هذا التقرير، الآثار التي أحدثتها هذا الوضع الجديد والتحديات الرئيسية التي يطرحها على إقامة العدل.

ويركز المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، في هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 8/44، على أثر جائحة كوفيد-19 على النظم القضائية واستقلالها وإمكانية الوصول إلى العدالة، ويقدم بعض التوصيات إلى السلطات الحكومية لضمان الوصول إلى العدالة، وأداء عدالة مستقلة لوظيفتها، وقربها من الناس.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

- 1- منذ إعلان منظمة الصحة العالمية في 11 آذار/مارس 2020 أن كوفيد-19 قد وصل إلى مستوى جائحة عالمية⁽¹⁾، لاحظ المقرر الخاص أنه من الضروري إعداد تقرير عن كيفية تأثير الجائحة على النظم القضائية واستقلالها وعلى الوصول إلى العدالة.
- 2- وولاية المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين ولاية واسعة النطاق تشمل مسائل مثل الوصول إلى العدالة والاستقلالية والنزاهة وحسن سير عمل نظام العدالة. ويشمل هذا حماية القضاة والمحامين والمدعين العامين والموظفين القضائيين، وكذا الحق في محاكمة نزيهة تتوفر فيها ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة. وجميع هذه الجوانب أساسية لممارسة حقوق الإنسان وتوطيد سيادة القانون.
- 3- وتقع على عاتق المقرر الخاص مسؤولية لا سبيل إلى تفاديها تتمثل في تناول أثر الجائحة على سير عمل العدالة. وسيكون من السذاجة التقليل من خطورة هذا التهديد أو الأثر الطويل الأجل للجائحة على النظم القضائية. ووقت تقديم هذا التقرير، كانت الجائحة تواصل تفشيها وكانت آثارها على العدالة خطيرة وستظل كذلك.
- 4- وقد أثرت الجائحة تأثيراً خطيراً على سير عمل النظم القضائية، مما زاد من خطر عدم وجود عدالة تقوم بعملها ويمكن الوصول إليها ومستقلة. وكان أثره متفاوتاً ومتبايناً في كل بلد، ولكنه كان يميل إلى التأثير على الفئات الضعيفة بشكل غير متناسب. ويحلل المقرر الخاص، في هذا التقرير، الآثار التي خلفها هذا الوضع الجديد والتحديات الرئيسية التي يطرحها على إقامة العدل.
- 5- وفي حين أن بعض آثار الجائحة على إمكانية الوصول إلى العدالة وسير عملها، وكذلك على استقلال القضاء، آثار مؤقتة، سيحدث بعضها الآخر تغييرات نهائية. وكيفية تأثير هذه التحديات على حقوق الإنسان واستقلال القضاء مسألة تثير قلقاً خاصاً للمقرر الخاص.
- 6- ولكتابة هذا التقرير، أرسل استبيان يطلب مدخلات من الدول والهيئات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والرابطات المهنية للقضاة أو المحامين، ومؤسسات المجتمع المدني. وفي المجموع، ورد 73 رداً⁽²⁾. ويتعلق الأمر بالتزام غير مسبوق يبرز أهمية معالجة هذه المسألة في تقرير يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان. ويعرب المقرر الخاص عن شكره الخاص لجميع الدول والمنظمات والكيانات غير الحكومية التي ساهمت في إعداد التقرير⁽³⁾.
- 7- وبالمثل، يقر المقرر الخاص بالجهود التي تبذلها المؤسسات القضائية والوزارات العامة لمواصلة العمل في ظل الظروف المناوئة الناجمة عن هذه الجائحة، والتي أظهرت مشاكل هيكلية ما فتئت تزعج منذ بعض الوقت، وفاقمها في كثير من الحالات.

(1) انظر www.who.int/es/director-general/speeches/detail/who-director-general-s-opening-remarks-at-the-media-briefing-on-covid-19---11-march-2020

(2) الردود الواردة: الدول (49)، والرابطات القضائية (11)، ومنظمات المجتمع المدني (9)، والمنظمات الدولية (4).

(3) ترد في مرفق هذا التقرير قائمة بالمجيبين. ويمكن الاطلاع على الاستبيان والرسائل في الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

8- وبغية الحصول على أدوات إضافية لمواجهة التحديات التي تطرحها الجائحة، استفاد المقرر الخاص من مناقشات شتى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، من مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مجلس أوروبا⁽⁴⁾.

9- ويعرب المقرر الخاص عن امتنانه لمركز سيروس ر. فانس للعدالة الدولية وشبكته التي يبلغ عددها 52 مكتباً للمحاماة قدمت ردوداً على الاستبيان الذي عمم من أجل إعداد هذا التقرير. كما يشكر المركز الاستشاري الدولي لحقوق الإنسان التابع لمركز بحوث حقوق الإنسان والتعليم في جامعة أوتاوا على الدعم الملحوظ الذي قدمه لإعداد هذا التقرير.

ثانياً - الجائحة وتأثير حالات الطوارئ على القضاء

10- كان إعلان حالة الطوارئ أحد التدابير الأولى التي اتخذتها بعض الدول للتصدي لهذه الجائحة. والنظام القضائي نظام حاسم في حالة طوارئ، لأنه ينبغي له أن يكفل حصر استخدام هذا التدبير لمعالجة الحالات المنصوص عليها في القانون⁽⁵⁾، وفقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

11- وتكتسي حماية قضاء مستقل للحقوق الأساسية أهمية خاصة في هذا السياق. وفي 16 آذار/مارس 2020، حذر المقرر الخاص علناً، مع مقررين خاصين آخرين، من الأخطار التي يمكن أن تتطوي عليها إعلانات حالات الطوارئ في مواجهة كوفيد-19 على حقوق الإنسان⁽⁶⁾. ونفذت عدة دول ومناطق تدابير للحفاظ على سير عمل المحاكم. وفي بعض الحالات⁽⁷⁾، وضعت السلطة التشريعية قواعد، وفي أخرى⁽⁸⁾، اعتمدت السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية نفسها أحكاماً.

12- وفي نيسان/أبريل 2020، أصدر المقرر الخاص البيان المعنون "حالة طوارئ فيروس كورونا: تحديات العدالة"، الذي يحدد سبع قضايا واستجابات حاسمة للتغلب على حالات الانسداد في نظم العدالة وضمان سير عمل عدالة مستقلة⁽⁹⁾.

13- وفيما يتعلق بمشاركة النظام القضائي في وضع تدابير الطوارئ، أفادت بعض البلدان⁽¹⁰⁾ بأن العدالة قد استشيرت قبل اعتماد هذه التدابير. وظهرت تعقيدات عندما صدرت تدابير لضمان الوصول إلى العدالة من دون التشاور المسبق مع الأجهزة القضائية. ففي إسبانيا، أغلقت الحكومة المحاكم ولم تعالج سوى القضايا العاجلة. ونظراً للصعوبات التي نشأت، كان لا بد من تعديل التدابير، وهذه المرة بالتشاور على النحو الواجب.

(4) انظر <https://es.unesco.org/artificial-intelligence/mooc-judges> و www.latinamerica.undp.org/content/rblac/es/home/library/democratic_governance/america-latina-y-el-caribe--gobernanza-efectiva--mas-alla-de-la-.html و www.coe.int/en/web/congress/covid-19-toolkits.

(5) انظر أيضاً التعليق العام رقم 29 (2001) للجنة المعنية بحقوق الإنسان.

(6) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25722&LangID=E.

(7) تركيا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، ولاتفيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة.

(8) إكوادور، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجورجيا، والسويد، وكرواتيا.

(9) انظر www.ohchr.org/SP/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25810&LangID=S.

(10) ألبانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، ورومانيا، وشيلي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموزامبيق، ونيجيريا، وهنغاريا.

- 14- وهذا السياق، كانت النظم القضائية تعمل بشكل غير عادي عموماً، مما أدى إلى تعطيل و/أو تعليق و/أو التأثير على السير العادي لخدماتها. وتبرز من بين التدابير المتخذة⁽¹¹⁾ تعليق الآجال القانونية، أو التعليق الجزئي لتقديم خدمات العدالة مع إبقاء حد أدنى من الخدمة، أو إعادة جدولة جلسات الاستماع، أو إجراء جلسات استماع افتراضية، أو إعطاء الأولوية لقضايا بعينها، أو تعليق التدابير الإجرائية التي تتطلب حضوراً مادياً في المحاكم.
- 15- وفي معظم البلدان التي ردت على الاستبيان، ظلت المحاكم مفتوحة خلال المرحلة الأولى من الجائحة، وإن كانت تعمل بجزء محدود من طاقتها. وبصورة عامة، كانت خطورة التدابير متناسبة بشكل مباشر مع أثر الجائحة. وتحدد خطط الطوارئ التي وضعتها السلطات أي الحالات ينبغي تأجيلها وأياً ينبغي معالجتها.
- 16- وللتصدي للتحديات المطروحة، قرر عدد كبير من البلدان التي ردت على الاستبيان ألا تحل المحاكم إلا القضايا العاجلة خلال المرحلة الأولى من الجائحة. وتختلف الحالات التي تعتبر عاجلة والسلطة المكلفة بالبت في ذلك من بلد إلى آخر. وتفاوت التمييز بين "عاجل" و"غير عاجل" بين ولاية قضائية وأخرى.
- 17- وفي بعض البلدان، مثل البوسنة والهرسك، ظلت المحاكم مفتوحة طوال الوقت، بينما ظلت مفتوحة للقضايا العاجلة فقط في البرازيل، وفنلندا، وفيجي. وقررت إكوادور ومالطة إغلاق المحاكم والهيئات القضائية الوطنية إغلاقاً تاماً، وأعيد فتحها جزئياً في أيار/مايو وحزيران/يونيه 2020، على التوالي.
- 18- وفي معظم البلدان، اعتبرت الحالات المستوجبة للاحتجاز السابق للمحاكمة والعنف المنزلي والعنف الجنساني والعنف الجنسي حالات عاجلة. واعتمدت أيرلندا، وكازاخستان، وهندوراس مبادئ توجيهية وسياسات محددة للتصدي للعنف المنزلي خلال المرحلة الأولى من الجائحة. وتركزت بعض البلدان القرار بشأن الطابع الاستعجالي للقضية للسلطات القضائية، بينما تركت هذه القرارات في بلدان أخرى، مثل هندوراس، للسلطة التقديرية للنياية العامة.
- 19- وعموماً، تسمح التشريعات الوطنية بالطعن في تدابير الطوارئ أمام المحاكم. وفي دعوى رفعتها نقابة المحامين في البرازيل، حمت المحكمة العليا الحق في الحصول على المعلومات العامة بالنظر إلى القيود الحكومية التي يفرضها التدبير المؤقت رقم 928 الذي أمر به الرئيس في آذار/مارس 2020، مما يشير إلى أن العدالة قد تحكم ضد التدابير التي تقرها الحكومة إذا لم يكن لديها أساس صحيح في المعايير الدولية⁽¹²⁾. وفي بعض البلدان، مثل أستراليا، وإكوادور، وأيرلندا، ومالطة خضعت هذه التدابير لمراجعة قضائية. ففي إكوادور ومالطة، أعلنت المحاكم عدم دستورية بعض هذه القواعد.
- 20- وفي آسيا الوسطى، لم تكن الأنظمة المتعلقة بالعدالة المعتمدة خلال الجائحة ملموسة بما فيه الكفاية، ورصدت أوجه عدم اتساق وتوجيهات غير واضحة. ومن الأمثلة على ذلك عدم وجود مبادئ توجيهية لكفالة حقوق الأطراف خلال جلسة استماع علنية على الإنترنت ولضمان الحق في المساواة في وسائل الدفاع أو التمثيل القانوني. وقد كان للقيود التي فرضتها السلطات على إقامة العدل في جميع أنحاء المنطقة تأثير مباشر على الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشّة⁽¹³⁾.

(11) Comisión Europea, Dirección General de Justicia y Consumidores, "Cuadro comparativo de la repercusión de la COVID-19 en los procedimientos civiles". وانظر أيضاً المعلومات المحصل عليها من الاستبيانات التي أعادتها البلدان إلى المقرر الخاص (ترد في ملحق هذا التقرير قائمة بالمجيبين).

(12) Brasil, Tribunal Federal Supremo, Referendo na medida cautelar na ação direta de inconstitucionalidade, ADI 6351, 30 de abril de 2020.

(13) انظر Comisión Internacional de Juristas, "Central Asia: ICJ calls on Central Asian States to ensure access to justice during the COVID-19 pandemic", 30 de julio de 2020.

21- وفيما يتعلق بالأمريكتين، ولكن ينطبق أيضاً على مناطق أخرى، استجابت النظم القضائية "بصورة محدودة لضرورة إحداث تغييرات وابتكارات تنظيمية تسمح باستجابات خاصة للمطالب الإضافية للمجموعات المستضعفة (بتمديد ساعات وأيام الرعاية، وإضافة نوبات ومعدات وموظفي الصحة، وتوظيف موظفين جدد، وما إلى ذلك)، على غرار ما فعله النظام الصحي"⁽¹⁴⁾.

22- وفي إسرائيل، أغلقت الحكومة المحاكم والبرلمان، بحجة منع انتشار فيروس كورونا. وقد لا تتوافق اللوائح التي اعتمدتها السلطة التنفيذية في تموز/يوليه 2020 في "قانون كورونا الكبير" مع المعايير الدولية المتعلقة بإعلان حالات الاستثناء. ويقلص هذا القانون سلطة الكنيست الإشرافية على السلطة التنفيذية ويبطل مفعول لجنة فيروس كورونا التابعة له، التي كانت قد ألغت عدداً من قيود الإغلاق التي أمر بها مجلس الوزراء⁽¹⁵⁾.

ألف- أفعال السلطة السياسية التي أثرت على القضاة والمدعين العامين

23- استطاع المقرر الخاص أن يرصد وقوع هجمات وتهديدات ومضايقات أثناء الجائحة، وكذا حملات وصم أو تشويه من جانب أجهزة السلطة العامة للعاملين في مجال العدالة الذين يحققون في قضايا ذات أهمية عامة وأثر اجتماعي كبيرين أو المكلفين بها⁽¹⁶⁾. وكانت لبعض هذه القرارات آثار على ممارسة الحقوق، بحيث تحد من جوانب وطرائق ممارستها وتحدد شروطها بل وتمنعها⁽¹⁷⁾.

24- وفي السلفادور، على سبيل المثال، اتهم الرئيس قضاة الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا بأنهم "قتلة"، محملاً إياها مسؤولية آثار الجائحة بسبب قرارها إلغاء بعض المراسيم الرئاسية⁽¹⁸⁾، وفي الوقت نفسه كان يحث السلطات الأخرى على عدم الامتثال لقراراتها⁽¹⁹⁾.

25- وقد تتطوي مزاوله سلطات المراقبة الحكومية غير المنظمة على خطر انتهاك الخصوصية وحرية التنقل والتعبير والإعلام وتكوين الجمعيات في إطار تحييد وظائف العدالة. ففي الفلبين، استُخدمت الجائحة لإبراز التدابير والسياسات التي تهاجم الحقوق ودور العدالة المستقلة⁽²⁰⁾.

(14) Asociación Civil por la Igualdad y la Justicia (ACIJ) y otros, "Acceso a la justicia en Latinoamérica", noviembre de 2020, pág. 66.

(15) Comisión Internacional de Juristas, "Israel: ICJ urges repeal or amendment of new emergency powers legislation", 24 de julio de 2020.

(16) انظر www.fundacionjusticia.org/wp-content/uploads/2020/11/INFORME-DE-AUDIENCIA-Funcionamiento-de-los-SJ-durante-pandemia-COVID19-VFF-1.pdf. وانظر أيضاً فيما تنظر التقارير التي تلقاها المقرر الخاص من المجتمع المدني.

(17) انظر UNESCO, "COVID-19: El papel de los operadores judiciales y la protección y promoción del derecho a la libertad de expresión. Directrices", 2020.

(18) Fundación para el Debido Proceso, "Pandemia y justicia constitucional: la respuesta de Sala de lo Constitucional de la Corte Suprema de Justicia de El Salvador", febrero de 2021.

(19) انظر Human Rights Watch, "El Salvador: El Presidente desafía a la Corte Suprema", 17 de abril de 2020.

(20) انظر International Association of Democratic Lawyers, "IADL resolution on human rights in the Philippines and attacks on people's lawyers", de 25 de octubre de 2020.

26- وعملت جميع البلدان تقريباً أو قيدت بشكل خطير وظائف النظام القضائي. ولم تكن للناس خلال عدة أشهر سبل كافية للتقاضي، مما أثر على إمكانية الحصول على خدمات العدالة والقدرة على تحمل تكلفتها وتوافرها، على النحو الموثق في تقارير قيمة⁽²¹⁾.

27- ولا يمكن إعفاء عمليات اختيار وتعيين وعزل السلطات العليا للقضاء أثناء الجائحة من التزام الامتثال لمبادئ العلنية والشفافية، ولا من أن يتم الاختيار على أساس الاستحقاق والمؤهلات. ففي جورجيا، عُينت رئيسة المجلس الأعلى للقضاء أثناء حالة الطوارئ في عملية تم التشكيك فيها بسبب انعدام الشفافية الذي منع عقد جلسة استماع علنية بشأن مدى ملاءمة المرشحة⁽²²⁾. وفي إكوادور، جرى التشكيك في عملية اختيار وتعيين 16 قاضياً من قضاة محكمة العدل الوطنية أثناء الجائحة بسبب انعدام الشفافية والأعطال التقنية والتأخير⁽²³⁾.

28- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، حذر رئيس مجموعة الدول المناهضة للفساد التابع لمجلس أوروبا إسبانيا من أن الإصلاح المعتمد من جانب الحكومة لتجديد المجلس العام للقضاء، في سياق الجائحة، قد ينتهك معايير مكافحة الفساد⁽²⁴⁾، ولذلك نصح بأن يتم التجديد بطريقة تتسم بتشاؤم أكثر وبمشاركة أكبر من الرابطات القضائية.

باء - التدابير المتخذة أثناء الجائحة بشأن ممارسة المحاماة

29- للمحامين دور أساسي في كفالة تصرف الدول بصورة قانونية وتقادي اعتماد تدابير تقيد ممارسة المحاماة بحرية. وينبغي للدول أن تكفل أن يتمكن المحامون من أداء عملهم بحرية واستقلالية.

30- وفي بعض البلدان، لا يُعرف دور المحامين والمحاكم بأنه خدمة أساسية، مما يعرقل تقديم الخدمات القانونية. ففي زيمبابوي، وثقت منظمات المجتمع المدني حالات اعتداء وتعذيب وغيرها من ضروب المعاملة و/أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، وحالات اعتقال واحتجاز غير قانونية لنشطاء المعارضة من دون إمكانية الاتصال بمحامين⁽²⁵⁾.

31- وفي مارس/آذار 2020، قيدت دائرة السجون الاتحادية في الاتحاد الروسي زيارات المحامين إلى مراكز الاحتجاز. وأفيد بأن موظفي السجون قد تنصتوا على الهواتف المستخدمة في المحادثات، مما حال دون ممارسة المحامين وظيفتهم بحرية⁽²⁶⁾.

(21) ACIJ y otros, "Acceso a la justicia en Latinoamérica", pág. 6. والبلدان التي تم تحليل حالتها في هذا التقرير هي: الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس.

(22) انظر "The Coalition's Statement on Nominating Nino Kadagidze as the Chair", 13 de marzo de 2020. Coalition for an Independent and Transparent Judiciary.

(23) انظر "Informe de veeduría al concurso público de oposición y méritos, impugnación y control para la selección y designación de las y los jueces de la Corte Nacional de Justicia", 2020.

(24) انظر <https://rm.coe.int/letter-to-spain-14-10-2020/1680a010c8>.

(25) انظر "COVID-19 Series: The impact of the crisis in Zimbabwe", 18 de noviembre de 2020. Lawyers for Lawyers.

(26) Comisión Internacional de Juristas, "The Impact of Anti-COVID-19 Pandemic Measures on Access to Justice in Azerbaijan, Kazakhstan, Kyrgyzstan, Russia, Ukraine and Uzbekistan" párr. 21.

- 32- وفي مصر، اعتقل محامون من دون أمر قضائي لفترات طويلة قبل مثولهم أمام المحاكم، على الرغم من الخطر الهائل للعدوى بكوفيد-19 في مراكز الاحتجاز المصرية⁽²⁷⁾.
- 33- وفي تركيا، دندت الرابطات الدولية للمحامين بتحول مضايقة مهنة المحاماة إلى سياسة حكومية⁽²⁸⁾. وإلى جانب ولايات مواضيعية أخرى لمجلس حقوق الإنسان، أحال المقرر الخاص رسالة إلى حكومة البلد يعرب فيها عن قلقه إزاء الإقدام في أيلول/سبتمبر 2020 في أنقرة، وهي مدينة تعرف أكبر عدد من حالات العدوى بكوفيد-19 في البلد، على احتجاز 48 محامياً، و7 ممارسين للمحاماة، و4 قضاة مفصولين، وخريج حقوق واحد⁽²⁹⁾.
- 34- وفي الفلبين، جرى التنديد مراراً وتكراراً بالحكومة بسبب سياستها المتمثلة في انتهاك حقوق الإنسان. فقد ازدادت حدة التشهير بالمحامين ومضايقتهم والإفلات من العقاب على ذلك مع اغتيال عشرات المحامين خلال هذا الجائحة. وارتكب هذه الهجمات أساساً أعضاء فريق مكافحة التمرد التابع للرئيس، وكذا وكالات القومي وقوات أمن الدولة⁽³⁰⁾. وقد حلت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هذا الوضع في تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الفلبين قدم إلى مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه 2020⁽³¹⁾.
- 35- وفي عام 2020، أُلقي القبض على العديد من المحامين الزمبابويين أو تعرضوا للمضايقات بسبب أنشطتهم المهنية ودفاعهم عن حقوق الإنسان في سياق الجائحة⁽³²⁾. وأدى هذا الوضع إلى توجيه طلب علني إلى سلطات زمبابوي بضمان ممارسة الحقوق والواجبات المهنية المشروعة للمحامين⁽³³⁾.
- 36- وفي جمهورية إيران الإسلامية، أعادت السلطات إلى السجن المدافعة عن حقوق الإنسان والمحامية، نسرين ستوده، رغم ثبوت إصابتها بكوفيد-19 وضداً على رأي الأطباء. وأدان المقرر الخاص في كانون الأول/ديسمبر 2020 ما قامت به الحكومة وطالب بإطلاق سراحها⁽³⁴⁾.
- 37- وفي ليبيا، في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، اغتيلت المحامية وناشطة حقوق المرأة حنان البرعصي. وقد لقيت حتفها بطلقات نارية في أعقاب إدانتها الفساد المستشري في سياق الجائحة⁽³⁵⁾.

(27) Comisión Internacional de Juristas y Tahrir Institute for Middle East Policy, "Targeting the last line of defense: Egypt's attacks against lawyers", septiembre de 2020, pág. 5.

(28) انظر بيان International Association of Democratic Lawyers, la European Democratic Lawyers y la European Association of Lawyers for Democracy and World Human Rights "Another lawyer from Turkey has been arrested! Free Seda Saraldi", de 31 de octubre de 2020.

(29) انظر AL TUR 18/2020، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

(30) انظر International Association of Democratic Lawyers, "IADL resolution on human rights in the Philippines and attacks on people's lawyers", de 25 de octubre de 2020.

(31) انظر A/HRC/44/22.

(32) انظر Law Society of Zimbabwe, "Law Society of Zimbabwe Statement on deteriorating human rights situation in Zimbabwe", 16 de agosto de 2020.

(33) انظر Lawyers for Lawyers, "Concerns about the recent arrests of lawyers in Zimbabwe", 11 de junio de 2020.

(34) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26582&LangID=E.

(35) انظر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "بيان من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حول اغتيال المحامية حنان البرعصي"، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

جيم - الجائحة والجرائم وإشارة خاصة إلى العنف الجنساني

38- خلال الجائحة، ازدادت الجرائم ضد الصحة والجرائم الاقتصادية والمالية المتعلقة بالفساد في الأموال العامة غير العادية المخصصة لحالات الطوارئ⁽³⁶⁾. وأدت تدابير الحجر أو العزل الصحي، بدورها، إلى زيادة كبيرة في حالات العنف المنزلي والجنساني والجنسي التي يسهلها العزل. ويفسر تصاعد العنف ضد المرأة طوال عام 2020⁽³⁷⁾ بإجبار النساء والأطفال على البقاء في مكان مغلق مع المعتدين عليهم، مما أدى إلى زيادة التوترات في المنازل⁽³⁸⁾. وقد حذت بعض البلدان من الرعاية أو أعطت الأولوية للحالات العاجلة فقط، بما في ذلك العنف الجنساني، في حين لجأت بلدان أخرى إلى الرقمنة.

39- والعنف الجنساني مسألة خطيرة تثير قلقاً خاصاً لدى المقرر الخاص. وقد تسببت التدابير المتخذة للتخفيف من العدوى بكوفيد-19 في زيادة الشكاوى في بعض البلدان بنسبة 40 في المائة⁽³⁹⁾. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، زاد عدد الشكاوى بنسبة 8.1 في المائة منذ فرض الحجر الصحي⁽⁴⁰⁾.

40- وعلى سبيل المثال، أبقت بلغاريا، وبوتسوانا، وبولندا، وتركيا محاكمها مفتوحة أمام قضايا العنف المنزلي وشؤون الأسرة. وعقدت بنغلاديش والجمهورية الدومينيكية جلسات استماع افتراضية. ورقمنت ماليزيا إجراء الحصول على أوامر الحماية والوصول إلى الملاجئ والمساعدة القانونية. وفي بيرو ودولة بورتوريكو الحرة المرتبطة، يمكن طلب أمر حماية عبر تطبيق 'واتساب' أو البريد الإلكتروني. ومددت بعض النظم القضائية، مثل نظامي الأرجنتين وساو باولو (البرازيل)، تلقائياً صلاحية أوامر الحماية التي كانت ستقضي أثناء الحجر الصحي⁽⁴¹⁾.

41- ونظراً لخطورة الحالة، دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى إحلال السلام في المنازل⁽⁴²⁾. ونتيجة لهذه المبادرة، اعتمدت 146 دولة عضواً إعلان التزام بحماية المرأة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة⁽⁴³⁾.

(36) Consejo de Europa, Consejo Consultivo de Fiscales Europeos, Opinión No. 15 (2020): The role of prosecutors in emergency situations, in particular when facing a pandemic (CCPE (2020)2), párr. 41.

(37) انظر - Naciones Unidas para la Igualdad de Género y el Empoderamiento de las Mujeres (ONU-Mujeres), "Online and ICT facilitated violence against women and girls during COVID-19", 2020 و"La pandemia en la sombra: violencia contra las mujeres en el contexto del COVID-19".

(38) انظر - Parlamento Europeo, "COVID-19: Medidas contra la violencia doméstica durante el confinamiento", 7 de abril de 2020 و Organización de los Estados Americanos/Comisión Interamericana de Mujeres, *COVID-19 en la vida de las mujeres: Razones para reconocer los impactos diferenciados*, 2020, pág. 10.

(39) انظر - ONU-Mujeres, "As COVID-19 exposes the fault lines of gender equality, a strong focus on violence against women at the UN General Assembly", 29 de septiembre de 2020.

(40) انظر - Council on Criminal Justice, "Domestic Violence during COVID-19: Evidence from a Systematic Review and Meta-Analysis", febrero de 2021.

(41) انظر - ONU-Mujeres, "As COVID-19 exposes the fault lines of gender equality, a strong focus on violence against women at the UN General Assembly", 29 de septiembre de 2020.

(42) الأمم المتحدة، "بيان الأمين العام بشأن العنف الجنساني وكوفيد-19"، 5 نيسان/أبريل 2020.

(43) انظر - ONU-Mujeres, "COVID-19: Nuevos datos revelan que solo uno de cada ocho países de todo el mundo ha adoptado medidas para proteger a las mujeres contra los impactos sociales y económicos", 28 de septiembre de 2020. ورداً على ذلك العنف ضد المرأة، عزز 135 بلداً، في الأشهر الأخيرة، الإجراءات والموارد المخصصة للتصدي للعنف ضد المرأة كجزء من الاستجابة لكوفيد-19، مع خدمات أساسية أقوى.

42- ويجب أن تواجه نظم العدالة هذه الحالات باتخاذ إجراءات وتدابير فعالة تتيح تلبية احتياجات الضحايا⁽⁴⁴⁾. وحتى عام 2020، كان 48 بلداً قد أدمج الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له في خططها للاستجابة لكوفيد-19، وكان 121 بلداً قد اتخذ خطوات لتعزيز الخدمات المقدمة للنساء الناجيات بأرواحهن من العنف خلال الجائحة⁽⁴⁵⁾.

ثالثاً- العناصر اللازمة لحسن سير العدالة أثناء الجائحة وبعدها

43- أثرت الجائحة والحجر الصحي تأثيراً خطيراً على عمل النظم القضائية، مما يهدد حق المجتمعات في عدالة تؤدي وظيفتها ومستقلة. وخلال هذه الفترة، نُفذت ومُددت قرارات تؤثر إلى حد كبير أو يصغر على الأداء العادي لسلطات الدولة، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الهيكلية القائمة من قبل في مختلف المجالات.

ألف- الوصول إلى العدالة

44- تبين، في معظم البلدان التي جرى تحليل الوضع فيها، أن الوصول إلى العدالة واجه عدداً من العقبات الهيكلية⁽⁴⁶⁾. ومن أبرزها تنظيم النظام القضائي بطريقة عفا عليها الزمن؛ ونقص الموارد المالية والتكنولوجية والمادية والبشرية؛ وعدم كفاية التغطية الجغرافية أو افتقارها إلى التنسيق؛ والمشاكل اللوجستية؛ والقيود المفروضة على الوصول إلى المعلومات؛ وانعدام الشفافية، وكذا عقبات قانونية وإجرائية⁽⁴⁷⁾. وفي هذا الصدد، لم تزد الجائحة عن أن سلطت الضوء على مجموعة من المشاكل التي كانت تجربها خلفها والتي وضعها نقشي كوفيد-19 في الواجهة.

45- وفي ألبانيا، وفقاً للمعلومات الواردة، تم تأجيل جلسات الاستماع القضائية للقضايا الإدارية والمدنية والجنائية المدرجة في جداول المحاكم إلى نهاية الجائحة. وإضافة إلى ذلك، عُلق آجال تقديم الملتزمات والمطالبات والطعون واتخاذ الخطوات الإجرائية⁽⁴⁸⁾.

46- وخفضت بعض البلدان قدرات المحاكم وفقاً لتطور الوباء⁽⁴⁹⁾. ففي رومانيا، كان لا بد من تقديم الملتزمات عن طريق البريد العادي أو البريد الإلكتروني. بيد أنه أفيد بأن الخوادم وعناوين البريد الإلكتروني للمحاكم سرعان ما لم تعد متاحة بسبب محدودية قدرتها⁽⁵⁰⁾. وفي الوقت نفسه، وضعت بلدان مثل أيرلندا أو النمسا نظام "إشارات المرور" للحد من عدد الجلسات الحضورية.

47- وقد تأثرت على نحو خاص الفئات الضعيفة، التي تقتصر إلى وثائق الهوية القانونية أو إمكانية الوصول الجيد إلى الإنترنت، عندما تطلب الأمر الوصول إلى النظام القضائي. ويعني عدم إمكانية

(44) Organización de Cooperación y Desarrollo Económicos, "COVID-19 en América Latina y el Caribe: Panorama de las respuestas de los gobiernos a la crisis", 2020, pág. 14.

(45) انظر ONU-Mujeres y PNUD, "COVID-19 Global Gender Response Tracker", 2020.

(46) ACIJ y otros, "Acceso a la justicia en Latinoamérica", pág. 21.

(47) وجود أو طلب إجراءات شكلية مفرطة؛ وقواعد صارمة بشأن الإخطار، والآجال، والتحقق من الصفة القانونية والمقبولية، وتقديم الأدلة وعبء الإثبات؛ وعدم وجود محاكم متخصصة؛ وعدم وجود آليات بديلة متكاملة.

(48) القانون المعياري رقم (9) "اعتماد تدابير خاصة في مجال الإجراءات القضائية خلال فترة انتشار الوباء الناجم عن كوفيد-19"، الجريدة الرسمية، العدد 49، 25 آذار/مارس 2020، المادة 3.

(49) أيرلندا، وكرواتيا، والنمسا، واليونان.

(50) انظر https://fra.europa.eu/sites/default/files/fra_uploads/romania-report-covid-19-april-2020_en.pdf.

الوصول إلى الوسائط المعلوماتية والإنترنت على الصعيد العالمي أن العديد من الأشخاص، بمن فيهم أعضاء مهنة المحاماة، وجدوا أنفسهم مخذولين قضائياً على نحو خاص عندما يتطلب الأمر حماية الحقوق أو ضمانها⁽⁵¹⁾.

48- وفي بعض بلدان آسيا الوسطى، أثرت التدابير التقييدية سلباً على حق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف⁽⁵²⁾.

باء - الحق في محاكمة عادلة وفي مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة

49- تسببت الجائحة في فرض قيود كبيرة على الحق في جلسة استماع علنية، مما أثر على الشفافية وقدرة المجتمع المدني على رصد الدعاوى⁽⁵³⁾. وقد تفاقمَت الصعوبات في الوصول إلى العدالة على الصعيد العالمي بسبب هذا الجائحة.

50- ومراعاة الإجراءات القانونية الواجبة حق أساسي، بغض النظر عن درجة الطوارئ في بلد ما. وقد أثبتت تجارب هذه الأشهر أن أدوات الاتصال المعلوماتي عن بعد مفيدة جداً للتعامل مع الحجز الصحي وقواعد التباعد الاجتماعي، ولكن بعضها قد يكون متناقضاً، أو حتى يأتي بنتائج عكسية، من حيث الوصول إلى العدالة، ومراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، والضمانات القضائية⁽⁵⁴⁾. وبالتالي، يمكن أن يتأثر الحق في الدفاع.

51- وتجعل المحدودية التقنية لبعض أدوات الاتصال المعلوماتي عن بعد أدخلت الاستخدام لعقد اجتماعات افتراضية في الإجراءات القضائية أو في تحقيقات الادعاء من الصعب أحياناً الحفاظ على السرية خلال جلسة استماع بين الممثل القانوني وموكله، أو أن شهادات أو إفادات الخبراء المستقاة بوسائل افتراضية قد تكون عرضة للضغط، أو حتى قد تعطى تعليمات من دون أن يثير ذلك الانتباه. وإضافة إلى ذلك، يمكن للمشاهدة من خلال شاشة أن تعسر التعرف على الأشياء والأشخاص⁽⁵⁵⁾، مما قد تكون له عواقب على الحق في فحص الأدلة⁽⁵⁶⁾. ويجب ضمان خصوصية التفاعلات بين الموكل والمحامي بصورة صارمة، وهو ما لا يحدث مع الوسائل السائدة حالياً⁽⁵⁷⁾.

(51) انظر World Justice Project, "The COVID-19 Pandemic and the Global Justice Gap", octubre de 2020, págs. 4 a 6.

(52) انظر Comisión Internacional de Juristas, "Central Asia: ICJ calls on Central Asian States to ensure access to justice during the COVID-19 pandemic", 30 de julio de 2020.

(53) Organización para la Seguridad y la Cooperación en Europa (OSCE)/Oficina de Instituciones Democráticas y Derechos Humanos (OIDDH), *OSCE Human Dimension Commitments and State Responses to the Covid-19 Pandemic*, Varsovia, 2020, pág. 121.

(54) Consorcio Internacional de Asistencia Letrada, "Justicia en el tiempo de COVID-19. Desafíos del Poder Judicial en América Latina y el Caribe", diciembre de 2020, pág. 19.

(55) المرجع نفسه، الصفحة 38.

(56) نموذج مقدم من مركز سيروس ر. فانس للعدالة الدولية.

(57) نشرت دراسات ممتازة عن أمريكا اللاتينية والعلاقة بين كوفيد-19 والعدالة. انظر، على سبيل المثال، ACIJ y otros, México Evalúa, "Guía de buenas prácticas en el uso de nuevas tecnologías para la impartición de justicia", 2020 Consorcio Internacional de Asistencia Letrada, "Justicia en el tiempo de COVID-19. Desafíos del Poder Judicial en América Latina y el Caribe", diciembre de 2020.

- 52- ولا ينص القانون الجنائي لبعض البلدان إلا على محاكمات يكون فيها المتهم حاضراً جسدياً. وفي هذه الولايات القضائية، وفي غياب تشريع في هذا الصدد، يمكن أن تكون المحاكمات محل طعن⁽⁵⁸⁾، سيما وأن المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تنص على أنه يحق لأي شخص متهم بارتكاب جريمة أن يحاكم حضورياً.
- 53- وقد شوشت القيود المفروضة على زيارات السجون من أجل احتواء انتشار الفيروس وأثرت بشكل خطير على الحق في الحصول على المساعدة القانونية. وفي بعض بلدان آسيا الوسطى، كانت للوائح المعتمدة آثار خطيرة على حق المتهمين في محاكمة عادلة. وفي العديد من المقررات القضائية، لم يجر تكيف شروط التباعد الاجتماعي بطريقة تحترم الحق في محاكمة علنية⁽⁵⁹⁾.
- 54- ويؤثر إغلاق المحاكم، أو تمديد الاحتجاز المؤقت، أو عدم تنفيذ أوامر المحاكم⁽⁶⁰⁾، أو تعليق المحاكمات تأثيراً مباشراً على الحق في المقاضاة في غضون فترة زمنية معقولة⁽⁶¹⁾. وفي مصر، قرر قضاة دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة تمديد فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة لأكثر من 1 600 محتجز من دون احترام الضمانات الأساسية للإجراءات القانونية الواجبة⁽⁶²⁾.
- 55- ولا يمكن حماية الحق في الوصول إلى العدالة وفي الإجراءات القانونية الواجبة إذا لم تتوفر للمحاكم ضمانات، وكذا الأموال والموارد المناسبة، لمواجهة التحديات الجديدة المطروحة⁽⁶³⁾.
- 56- وزادت الأرجنتين والمكسيك الميزانيات أو أعادت تخصيص بنود الميزانية لقطاع العدالة⁽⁶⁴⁾. وفي ألمانيا، خصصت بعض الولايات موارد إضافية، في حين عملت ولايات أخرى بالميزانية المعتمدة.
- 57- وفي إكوادور، والبوسنة والهرسك، وجنوب أفريقيا، والسويد، وشيلي، واليونان، واصل النظام القضائي الاعتماد على موارد الميزانية المخصصة قبل الجائحة، من دون الموافقة على أي موارد ميزانية إضافية.
- 58- وفي البرازيل، خفضت التكاليف القضائية بفضل إجراء جلسات الاستماع على الإنترنت، بينما خُفّضت ميزانية النظام القضائي في أوغندا خلال الجائحة⁽⁶⁵⁾.

(58) مركز سيروس ر. فانس للعدالة الدولية.

(59) انظر Comisión Internacional de Juristas, "Central Asia: ICJ calls on Central Asian States to ensure access to justice during the COVID-19 pandemic", 30 de julio de 2020.

(60) انظر Tribunal Europeo de Derechos Humanos, *Hornsby v. Greece*, 19 de marzo de 1997, Repertorio 1997-II.

(61) Consorcio Internacional de Asistencia Letrada, "Justicia en el tiempo de COVID-19. Desafíos del Poder Judicial en América Latina y el Caribe", diciembre de 2020, pág. 18.

(62) انظر منظمة العفو الدولية، "مصر: المحكمة تمدد الحبس الاحتياطي تعسفياً لما يزيد عن 1 600 متهم"، 7 أيار/مايو 2020.

(63) انظر Consejo de Europa, Consejo Consultivo de Jueces Europeos, Opinion No. 2 (2001) on the funding and management of courts with reference to the efficiency of the judiciary and to article 6 of the European Convention on Human Rights (CCJE (2001) OP No.2), párr. 3 و Comisión Internacional de Juristas, "Central Asia: ICJ calls on Central Asian States to ensure access to justice during the COVID-19 pandemic", 30 de julio de 2020.

(64) ACIJ y otros, "Acceso a la justicia en Latinoamérica", pág. 50.

(65) استمارة مقدمة من مركز سيروس ر. فانس للعدالة الدولية.

جيم - المساعدة القانونية

59- كان على المحامين، ليتمكنوا من القيام بعملهم، الحصول على تصاريح مؤقتة. وفي بلدان مثل إسبانيا أو فرنسا، كان يكفي تصريح رسمي يدلى به المحامي (ة) نفسه (ا) ليتمكن من التنقل، بينما كانت السلطات هي المسؤولة عن إصدار هذه التصاريح في أماكن أخرى، وهو ما يمثل في الواقع تصريحاً لمزاولة العمل⁽⁶⁶⁾. وكانت هناك صعوبة، على وجه الخصوص، في الحصول على المساعدة القانونية في بلدان مثل أوزبكستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان⁽⁶⁷⁾.

60- وأكدت أغلبية الدول التي ردت على الاستبيان أن الجائحة لم يكن لها أي أثر سلبي على قدرة المحامين على أداء مهامهم. وجرى التأكيد أنه وضعت رهن إشارتهم عناصر وهياكل أساسية مناسبة لتنظيم اجتماعات مغلقة بين المحامين وموكليهم، إما عن طريق التداول بالفيديو أو وجهاً لوجه. غير أن المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص تشير إلى أن الجائحة استخدمت في حالات كثيرة ذريعة لتأجيل فرض قيود شديدة على الأداء السليم لمهنة المحاماة. فعلى سبيل المثال، أبلغت صربيا عن صعوبات محددة عندما تطلب الأمر تأمين هذه الاجتماعات.

61- وواجه ضحايا العنف المنزلي والمرضى أو ذوو الإعاقة، من دون أن يكونوا الفئات المتضررة الوحيدة، تقييد وصولهم إلى المساعدة القانونية. وتراجع وصول الفئات الضعيفة، مثل ضحايا الاتجار بالبشر، إلى العدالة بنسبة 66 في المائة خلال الجائحة⁽⁶⁸⁾. وأفادت التقارير الواردة بأن الجائحة أثرت على حقوق المشتبه فيهم والمتهمين، ولا سيما حقوق الفئات الاجتماعية الأضعف، وكذلك السجناء لأسباب سياسية.

62- وكشفت لجنة الحقوقيين الدولية حالات لم يسمح فيها لمحامي الدفاع بمقابلة موكلهم المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة⁽⁶⁹⁾. وفي كازاخستان، أبلغت منظمات المجتمع المدني عن المشاكل التي يواجهها المحامون في الدفاع عن موكلهم، بما في ذلك صعوبة تقديم ملتمسات إجرائية. وقد أدى هذا الوضع إلى عدم تمكنهم من اضطلاعهم على نحو مناسب بمهام تمثيل ومساعدة موكلهم، بل وحدث في بعض الأحيان استبعاد قسري لمحامين من الإجراءات الجارية على الإنترنت، مما يشكل انتهاكاً للاستقلالية والضمانات المهنية⁽⁷⁰⁾.

63- وعرفت جميع البلدان تقريباً تأثر خدمة المساعدة القانونية المجانية، سواء في المقر الإداري أو القضائي، بسبب تعليق خدمات العدالة، على الرغم من التغييرات التي طرأت على طرائق الخدمة (من حضورية إلى رقمية أو هاتفية). وفي عشرة بلدان في أمريكا اللاتينية، اعتُبر أن تدابير المساعدة القانونية المنفذة لا توزع بالطريقة نفسها في مختلف الولايات القضائية التي يتألف منها البلد⁽⁷¹⁾.

(66) OSCE/OIDDH, *OSCE Human Dimension Commitments and State Responses to the Covid-19 Pandemic*, Varsovia, 2020, pág. 76

(67) Comisión Internacional de Juristas, "Central Asia: ICJ calls on Central Asian States to ensure access to justice during the COVID-19 pandemic", 30 de julio de 2020

(68) OSCE/OIDDH y ONU-Mujeres, *Guidance. Addressing Emerging Human Trafficking Trends and Consequences of the COVID-19 Pandemic*, pág. 62

(69) Comisión Internacional de Juristas, "Central Asia: ICJ calls on Central Asian States to ensure access to justice during the COVID-19 pandemic", 30 de julio de 2020

(70) Comisión Internacional de Juristas, "The Impact of Anti-COVID-19 Pandemic Measures on Access to Justice in Azerbaijan, Kazakhstan, Kyrgyzstan, Russia, Ukraine and Uzbekistan", párr. 41

(71) ACIJ y otros, "Acceso a la justicia en Latinoamérica", pág. 9

64- وفي الهند، جرى الحد من إمكانية الوصول إلى العدالة والحصول على المساعدة القانونية عن طريق إصدار مرسوم بإغلاق المحاكم وفرض قيود على المزاولة الحرة للمحاماة. وفي بعض ولايات البلد، لم يسمح للمحامين بفتح مكاتبهم لأكثر من شهرين. وهكذا حرم المحتجزون وأسرهم من المساعدة القانونية. وأدى عدم القدرة على التوجه إلى مكاتب المحامين أو زيارة مراكز الشرطة لتقديم شكاوى أو الحصول على الإفراج عن الأقارب إلى زيادة حالات الاحتجاز التعسفي وعدم اتباع السجلات الإجراءات القانونية ذات الصلة⁽⁷²⁾.

65- وفي مصر، خلال حظر التجول الجزئي الذي فرضته الحكومة، لم يعف المحامون من الالتزام بالبقاء في العزل، مما ترك الأشخاص المعتقلين من دون حماية خلال تلك الفترة. وبعد استئناف الإجراءات القضائية للاحتجاز السابق للمحاكمة في أوائل أيار/مايو 2020، لم يتح للمحامين الوصول إلى المحاكم، مما منعهم من تمثيل موكلهم المحتجزين وطلب الإفراج عنهم⁽⁷³⁾.

66- ويجدر تسليط الضوء على بعض المبادرات لمعالجة المسائل المذكورة أعلاه. فقد قدمت رابطة المحامين الشباب في مقدونيا الشمالية ومركز المساعدة القانونية المجانية التابع لمعهد القانون بكوسوفو⁽⁷⁴⁾ المساعدة القانونية أثناء العزل عن طريق إنشاء خطوط هاتفية خاصة للمحتجزين وطالبي اللجوء. وأطلقت المنظمتان الناس، عن طريق حملات توعية تلفزيونية ووسائل التواصل الاجتماعي وأرقام هواتف مجانية، على حقوقهم وسبل الحصول على المساندة القانونية أثناء العزل بسبب كوفيد-19⁽⁷⁵⁾.

دال - تراكم القضايا والتدابير المتخذة

67- أدت الجائحة إلى تراكم كبير للقضايا يستحيل تحديده كمياً. وازدادت حالات التأخير في جميع المجالات تقريباً، سيما في المجالات الجنائية والأسرية والمدنية والعمالية والإفلاس وإجراءات الإعسار⁽⁷⁶⁾. ونتيجة لذلك، ازداد عبء العمل على المحامين في النظام القضائي زيادة هائلة بسبب عمليات الإغلاق المقررة⁽⁷⁷⁾.

68- وأمام هذه الحالة، لجأت معظم البلدان إلى جلسات الاستماع بالاتصال المعلوماتي عن بعد أثناء الجائحة. غير أن بعض البلدان مثل جمهورية مولدوفا، ورومانيا، وفيجي أبقّت المحاكم مفتوحة خلال عطل نهاية الأسبوع وأيام العطل للحد من حالات التأخير. وفي مالطة، نظر الحكومة في إمكانية تعيين المزيد من القضاة. وفي مقدونيا الشمالية، أنشئ مجلس دائم مهمته معالجة القضايا العاجلة للمحكمة العليا.

69- ووفقاً للمعلومات المقدمة من مركز سيروس ر. فانس للعدالة الدولية بشأن عدة بلدان، أدى التحول إلى جلسات الاستماع عبر الإنترنت وتقديم الوثائق بالاتصال المعلوماتي عن بعد إلى تأخر في معالجة القضايا بسبب الحاجة إلى تدريب الموظفين القضائيين في هذه المجالات. وفي هونغ كونغ، الصين، تشير التقديرات إلى أن حوالي 18 في المائة من عبء القضايا السنوي في المحاكم من جميع المستويات قد تأثر منذ بداية "فترة التعليق العام" في كانون الثاني/يناير 2020⁽⁷⁸⁾.

(72) انظر Lawyers for Lawyers, "COVID-19 Series: The impact of the crisis on lawyers in India", 15 de julio de 2020؛ ويمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: <https://lawyersforlawyers.org/en/covid-19-series-the-impact-of-the-crisis-on-lawyers-in-india-2>.

(73) Comisión Internacional de Juristas y Tahrir Institute for Middle East Policy, "Targeting the last line of defense: Egypt's attacks against lawyers", septiembre de 2020, pág. 5.

(74) ينبغي فهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

(75) OSCE, "The functioning of courts in the Covid-19 pandemic", octubre de 2020, pág. 19.

(76) مركز سيروس ر. فانس للعدالة الدولية.

(77) انظر Consejo de la Abogacía Europea, "CCBE concerns and propositions regarding the current phase of reactivation of the justice system in the light of the COVID-19 crisis", 6 de junio de 2020.

(78) مركز سيروس ر. فانس للعدالة الدولية.

70- وتطرح هذه التأخيرات تحديات كبيرة أمام المحاكم، إذ تزيد من خطر ألا يسترشد ترتيب أولويات القضايا بعد انتهاء الجائحة بمعايير مستقلة وقد نقوض حماية حقوق الناس.

رابعاً- المسائل الناشئة نتيجة كوفيد-19

ألف- الصحة في مكان العمل

71- نفذت معظم البلدان تدابير تتعلق بصحة العاملين في المحاكم حتى يتمكنوا من مواصلة عملهم اليومي، وفي الوقت نفسه ضمان حماية جميع الجهات الفاعلة في النظام القضائي. وكان الاستخدام الإلزامي للأقنعة، أو توفير المواد المعقمة لليدين، أو قواعد التباعد الاجتماعي، أو قياس حرارة الجسم، أو التطهير المتكرر للبنية التحتية من أكثر المبادرات المتخذة شيوعاً في المجال القضائي. ويجب أن يكون القضاء وقضاة الصلح والمدعون العامون والموظفون المساعدون قادرين على أداء واجباتهم بفعالية أثناء الجائحة.

72- وكان لعدم اعتراف بعض البلدان بالنظام القضائي كخدمة عامة أساسية أثر على عدم وجود تدابير مناسبة للوقاية والحماية⁽⁷⁹⁾. ويشمل ذلك عدم وجود أقنعة يسهل الوصول إليها أو إجراء اختبارات دورية لاستبعاد المصابين، وكذا عدم إدخال تعديلات على البنية التحتية للعمل بالنسبة للعاملين في القضاء ومستخدمي المحاكم، بمن فيهم الأطراف والشهود والمحامون.

باء- المساءلة والفساد المتصلين بالموارد الاستثنائية المخصصة لكوفيد-19

73- لا يمكن تجاهل أثر الفساد أثناء التصدي للجائحة ولا البيانات المثيرة للجدل لما يسمى "مليوني كوفيد". وقد أظهرت الدراسات أن الفساد في قطاع الصحة يتسبب في خسائر سنوية قدرها 455 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ووفقاً لتقديرات منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، يمكن خسارة ما يصل إلى تريليوني دولار من تكاليف المشتريات بسبب الفساد⁽⁸⁰⁾. وفي بيرو، ومن أجل مواجهة هذه المشاكل، تم ترتيب وتنظيم نوبات قضائية خاصة في النظامين المعنيين بجرائم الجريمة المنظمة وفساد الموظفين⁽⁸¹⁾.

74- وهناك قلق من عواقب نقادي بعض العقود العامة المبرمة كجزء من تصدي الدولة لكوفيد-19، بحكم الضرورة، للإجراء المعتاد لتقديم العطاءات العامة، وهو ما يسر أفعال الفساد التي لم تحقق فيها العدالة أو تعاقب عليها في كثير من الأحيان. ففي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، حث فرع المملكة المتحدة لمنظمة الشفافية الدولية، إلى جانب الفريق الاستشاري المعني بالاحتيال وتسليط الضوء على الفساد، وزارة الخزانة علناً على نشر أسماء 830 000 شركة صغيرة مستفيدة من القروض الممنوحة كمساعدة لمواجهة عواقب كوفيد-19، وذلك لضمان عدم استخدام موارد دافعي الضرائب بطريقة يشوبها الاحتيال⁽⁸²⁾.

(79) انظر ACIJ y otros, "Acceso a la justicia en Latinoamérica

(80) David Clarke y otros, "Promoting accountability and transparency during COVID-19", PNUD, 9 de junio de 2020

(81) انظر Alberto Pascual García, "Inteligencia artificial y Justicia: ¿condenados a entenderse?", UNIR, 26 de junio de 2020

(82) مركز سيروس ر. فانس للعدالة الدولية.

75- وقد أعربت اللجنة الدائمة للحسابات العامة التابعة لبرلمان جنوب أفريقيا عن قلقها إزاء اتهامات الفساد المتصلة باقتناء مواد لمواجهة كوفيد-19. وقد أثّرت شكوك حول خوسيل ديكو، مقدمة خدمات لها ارتباطات سياسية، لبيعها الحكومة معدات للحماية الشخصية من كوفيد-19 حققت فيها أرباحاً بنسبة 800 في المائة. وفي بلدان مثل أوزبكستان، اتهم موظفون حكوميون على المستوى الإقليمي بقبول رشاً أثناء مشاركتهم في توزيع أموال الدعم المتصلة بكوفيد-19⁽⁸³⁾.

76- وأعلنت اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في هونغ كونغ، من جانبها، في شباط/فبراير 2021، أن عدد الشكاوى المتعلقة بالفساد قد انخفض عام 2020 إلى حد أدنى لم يصله منذ 40 عاماً. ومع ذلك، لوحظت زيادة في حالات الاحتيال وغسل الأموال المتصلة بكوفيد-19، ولا سيما المتعلقة منها ببيع الإمدادات والمواد الطبية غير الموجودة أو التي تعرف خصاصاً⁽⁸⁴⁾.

جيم - الأثر على نزلاء السجون

77- يعيش نزلاء السجون في معظم البلدان في ظروف تتسم بالاحتجاز، مما يؤدي إلى هشاشة خاصة. وكما ذكر المقرر الخاص في بيانه الصادر في نيسان/أبريل 2020⁽⁸⁵⁾، فإنه من المستعجل خلال حالة الطوارئ المضي قدماً في تدابير بديلة للحرمان عن الحرية ينبغي أن تقدم نموذجاً للسياسات العامة المقبلة في هذا المجال.

78- وينبغي ألا يفرض أي شكل من أشكال العزل أو الفصل أو الحجر الصحي إلا كملاذ أخير وعلى أساس تقييمات طبية مستقلة. وينبغي تقييم فرضها على أساس المخاطر الحقيقية والمشروعة لمواجهة كوفيد-19. وينبغي أيضاً إنشاء وسائل فعالة للوقاية من العدوى، بما في ذلك خفض عدد نزلاء السجون، وإدخال تعديلات أقل تقييداً في السجون، وتوفير المعدات والاختبارات والرعاية الطبية، وتنظيف المحتجزين، وتدريب الموظفين⁽⁸⁶⁾. ومن الناحية القانونية، تتحمل الدولة المسؤولية القانونية عن الأشخاص المحرومين من الحرية، ولذلك فهي ملزمة باتخاذ تدابير لحماية حقوقهم في الحياة والصحة.

79- وقد أصيب مئات الأشخاص بفيروس كورونا في السجون في بلدان شتى، مثل أذربيجان، أو الأرجنتين، أو إكوادور، أو بيرو، أو جنوب أفريقيا، أو فرنسا، أو المغرب، أو المكسيك، أو المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويوجد أكبر عدد من الحالات التي وثقها المقرر الخاص في الولايات المتحدة، حيث قد ثبت إصابة 381 462 سجيناً بفيروس كورونا، حتى شباط/فبراير 2021، توفي منهم ما لا يقل عن 2 419 سجيناً⁽⁸⁷⁾. ومعدل الوفيات في السجون الأميركية، في هذا السياق، هو 61,8 وفاة لكل 100 000 شخص في السجن، وهو ما يمثل ضعف المعدل العادي⁽⁸⁸⁾.

(83) المرجع نفسه.

(84) المرجع نفسه.

(85) انظر <https://www.ohchr.org/ar/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25816&LangID=A>.

(86) انظر Penal Reform International, "Coronavirus: Preventing harm and human rights violations in criminal justice systems", 14 de julio de 2020.

(87) انظر www.themarshallproject.org/2020/05/01/a-state-by-state-look-at-coronavirus-in-prisons.

(88) انظر https://assets.foleon.com/eu-west-2/uploads-7e3kk3/41697/final_report_-_designed.83f2289.da58b.pdf.

خامساً- التحديات فيما يتصل باستقلال القضاء وإمكانية الوصول إلى حماية حقوق الإنسان

80- علقت المحاكم خدماتها للامتثال لتدابير التباعد الاجتماعي، التي أثرت تأثيراً شديداً في إقامة العدل وفي زيادة الفجوة العالمية القائمة بالفعل المتمثلة في افتقار أكثر من 1,5 بليون شخص إلى إمكانية الوصول إلى نظام قضائي مؤسسي⁽⁸⁹⁾.

81- إن طبيعة العدالة وسبب وجودها ضمن معايير حقوق الإنسان وعلاقتها بالتكنولوجيا تتجاوز الدراية الحاسوبية أو موارد الميزانية المتاحة. ولا فائدة من الإدراج الميكانيكي لأدوات تكنولوجية معينة لم تُصمم بالضرورة للعمليات القضائية، والافتراض بأنها ستجعل، لوحدها، العدالة أكثر كفاءة.

82- وقد أعربت السلطة القضائية عن بعض الشواغل بشأن الأثر الذي يمكن أن يحدثه استخدام وسائل الاتصال التقنية لنقل الصور والصوت، في الإجراءات الجنائية والمدنية على السواء، في سيادة القانون والحقوق الأساسية⁽⁹⁰⁾.

ألف- الفجوة الرقمية

83- الفجوة الرقمية مسألة محورية في العائق الموضوعي أمام تعميم الوسائل الافتراضية في سير عمل العدالة. ولا مناص من بذل جهود هامة ومتواصلة جداً لكي لا يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى مزيد من الاستبعاد من الوصول إلى العدالة. فالوصول إلى الشبكات المعلوماتية غير متكافئ اجتماعياً في معظم البلدان، بما أن الأشخاص الذين تعوزهم الموارد غالباً ما يبقون خارجها. ويؤثر عدم كفاية التغطية الجغرافية للتكنولوجيا وإمكانية الوصول إليها، والافتقار إلى التدريب لدى المشغلين والمستخدمين، تأثيراً شديداً على إمكانية الوصول إلى العدالة. ويجب على الدولة أن تكفل الوصول إلى العدالة عن طريق وضع سياسات ملائمة لسد هذه الفجوات التكنولوجية ولكي لا تصبح سبباً لعدم الشرعية وعدم الكفاءة.

84- ويثير الوصول إلى الإنترنت في سياق عالمي يتسم بعدم تماثل القدرة التكنولوجية المتاحة عدداً من الأسئلة. فاستخدام الوسائل التكنولوجية في توفير خدمات العدالة ليس سيئاً، لكن كان له أثر سلبي على الوصول إلى العدالة في قطاعات كبيرة من السكان نتيجة للفجوة الرقمية القائمة. ويفترض استخدام هذه الوسائل في المجال القضائي مسبقاً القدرة على الوصول إلى الوسائل الإلكترونية والتحلي بمعرفة تكنولوجية.

85- وأبلغت جمهورية مولدوفا أنها لم توفر، بسبب نقص الموارد المالية، المعدات اللازمة ولا التغطية الكافية بشبكة الإنترنت لأكثر الفئات حرماناً. وفي بلدان أخرى، مثل رواندا وغواتيمالا وغيانا، وضعت حواشيب في أماكن عامة ملائمة لضمان حصول الأشخاص المنتمين إلى فئات محرومة على الوسائل الإلكترونية أثناء الجائحة. ونُظمت في إكوادور حملات إعلامية عامة عن كيفية الوصول إلى العدالة على الإنترنت.

86- وفي أمريكا اللاتينية، لم تعتمد سوى سبعة بلدان نهجاً تفاضلياً يسعى إلى تقليص الفجوة الرقمية فيما يتعلق بالفئات الأكثر ضعفاً في اتصالها بخدمات العدالة⁽⁹¹⁾. ومن المهم، حرصاً على عدم اتساع الفجوة التكنولوجية بين المجموعات والبلدان والمناطق، إرساء ديمقراطية في الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة. وينطوي ذلك على الالتزام بوضع مبادرات وطنية وإقليمية وعالمية تهدف إلى جلب التكنولوجيا اللازمة إلى الأماكن والجماعات التي لا تملكها، وكذا تدريب المواطنين على استخدامها.

(89) انظر <https://theelders.org/news/time-close-shaming-justice-gap>.

(90) انظر www.ccbe.eu/fileadmin/speciality_distribution/public/documents/covid-19/2020-06-18-Replies-to-the-questionnaire-on-the-implications-of-COVID-19_urgent-issues.pdf.

(91) ACIJ y otros, "Acceso a la justicia en Latinoamérica", pág. 9.

باء - العمليات القضائية والفضاءات الافتراضية

- 87- منذ بداية الجائحة، اعتمدت عدة دول مبادرات تكنولوجية للحفاظ على سير عمل نظام العدالة. ففي الولايات المتحدة، علقت المرافعات الشفوية الحضرية للعمل عن بعد، عن طريق مكالمات بالفيديو أو غيرها من الوسائل الإلكترونية. وفي عدد كبير من البلدان، صدرت توجيهات بقصر جلسات الاستماع القضائية على أكثرها استعجالية وبتشجيع استخدام التكنولوجيات. ومع الجائحة، وسعت كندا والنرويج نطاق الوساطة عبر الإنترنت⁽⁹²⁾.
- 88- ولدى معظم البلدان بالفعل منصات رقمية لعقد جلسات استماع قضائية عن بعد. وذكرت بعض البلدان أنها نظمت تدريبات على استخدام المنصات الإلكترونية لفائدة للقضاة والموظفين القضائيين⁽⁹³⁾. وفي البرازيل، أنشئت منصات إلكترونية خاصة لإجراء جلسات استماع قضائية عن بعد. وعند تقديم هذا التقرير، كانت بلدان مثل موزامبيق لا تزال تستخدم الوسائل التكنولوجية لعقد جلسات الاستماع.
- 89- وفي أمريكا اللاتينية، لم تترجم عمليات التحديث التكنولوجي إلى زيادة إمكانية الحصول على خدمات العدالة والقدرة على تحمل تكاليفها. ويتضح ذلك من تدابير تعليق كل أو جُل الأنشطة الحضرية⁽⁹⁴⁾.
- 90- وفي الصين، أصدرت محكمة الشعب العليا في شباط/فبراير 2020 إخطاراً يرمي إلى تعزيز وتنظيم التقاضي عبر الإنترنت خلال جائحة كوفيد-19. ووفقاً لهذا الإخطار، ينبغي للمحاكم على جميع المستويات أن تعزز بشكل استباقي أدوات التقاضي عبر الإنترنت وأن تقدم التوجيه لأطراف المنازعات بشأن كيفية المشاركة في هذه الإجراءات⁽⁹⁵⁾.
- 91- ومع أن استخدام تكنولوجيات مختلفة قد لا يكون من دون نواقص في حد ذاته، فإن الشيء الأساسي هو أن تتيح هذه التكنولوجيات حكماً عادلاً⁽⁹⁶⁾. ففي العديد من الولايات القضائية، يتم توفير الوصول إلى الغرفة الافتراضية فقط للأطراف ومحاميهم. ويطعن عدم السماح بحضور الجمهور ووسائل الإعلام في شفافية الدعاوى⁽⁹⁷⁾.
- 92- وفي إستونيا، قدمت عُرف افتراضية خاصة ومنفصلة لتيسير عقد اجتماعات مغلقة وللتفاعلات بين المحامين وموكليهم. وفي فنلندا، لا يجوز عقد جلسات الاستماع إلا بموافقة أطراف الدعوى. وفي النمسا، مُنحت السلطة القضائية سلطة تقديرية للبت في كيفية ضمان محاكمة عادلة بالوسائل التكنولوجية. واتبعت بلدان أخرى، مثل مقدونيا الشمالية، قواعد مجلس أوروبا أو أحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
- 93- وما دام العديد من هذه الأدوات قد وصل إلى النظم القضائية ليبقى، على نحو ما ذكر المقرر الخاص في بداية الجائحة، فمن المهم تحديد النهج ومتطلباته حتى لا يؤثر على الإجراءات القانونية الواجبة والضمانات القضائية⁽⁹⁸⁾.

(92) Anna Nylund, "Civil Procedure in Norway and Covid-19: Some Observations", en Civil Justice and Covid-19, Septentrio Reports, núm. 5 (2020), págs. 39 a 42.

(93) غواتيمالا، وغيانا، ولافتيا، ومقدونيا الشمالية، وهندوراس.

(94) México Evalúa, "Guía de buenas prácticas en el uso de nuevas tecnologías para la impartición de justicia", 2020.

(95) مركز سيروس ر. فانس للعدالة الدولية.

(96) Consejo de la Abogacía Europea, "CCBE concerns and propositions regarding the current phase of reactivation of the justice system in the light of the COVID-19 crisis", 6 de junio de 2020.

(97) التعليق العام رقم 32 (2007) للجنة المعنية بحقوق الإنسان، الفقرة 28.

(98) انظر <https://www.ohchr.org/ar/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25816&LangID=A>.

94- وفي الدول التي لم تكن تستخدم فيها النظم الإلكترونية بصورة اعتيادية قبل جائحة كوفيد-19، أُبلغ عن مشاكل كبيرة عند تسريع التحول التكنولوجي من دون ما يلزم من تخطيط ومن دون ضمانات الوصول. وقد سلطت الجائحة الضوء على ضرورة تخصيص الدول موارد لتزويد الجهاز القضائي بالمعدات اللازمة لهذا التحول بطريقة تكفل حقوق الأطراف بشكل كامل⁽⁹⁹⁾.

95- وعموماً، تسارعت وتيرة تحديث الدول وإدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتعمقت نتيجة لهذه الجائحة، على الرغم من أن هذه العملية لم تصاحبها إجراءات مماثلة في وضع بروتوكولات الأمن الرقمي وحماية الخصوصية. وقد تكون مواطن الضعف التي تتكشف عنها النظم، في هذا المجال، شيئاً يعرض استقلال القضاء للخطر.

96- وفي أمريكا اللاتينية، قام عدد كبير من النظم القضائية⁽¹⁰⁰⁾ بتعديل سياساتها المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، من دون أن يتسنى توزيعها بصورة موحدة في الولايات القضائية لكل بلد. ولم يتقدم سوى بلدين في وضع تدابير لأمن المعلومات الرقمية و/أو بروتوكولات أمن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات⁽¹⁰¹⁾. وإضافة إلى ذلك، وُضعت بروتوكولات حماية النظم المساعِدة للمعلومات القضائية والوصول المحجوب الهوية إلى الاجتهاد القضائي المرقم، وأحرز تقدم في وضع قيود استخدام البيانات الحساسة.

97- ويجب أن تحقق النظم توازناً بين ضمانات الأمن والخصوصية، من جهة، والحاجة إلى تجنب فرض إجراءات مفردة الصرامة أو الشكلية أو تقييدية من دون موجب من وجهة نظر التكنولوجيا المطلوبة، من جهة أخرى. ومن شأن هذه الأخيرة أن تقيم حاجزاً ذا طابع وآثار تمييزيين إزاء أضعف الفئات السكانية وأكثرها عزلة⁽¹⁰²⁾.

سادساً - الاستنتاجات

98- دفع أشخاص شجعان عديدون ينتمون إلى نظم العدالة، أو يرتبطون بها، حياتهم ذاتها في كثير من الأحيان، لمواصلة أداء واجباتهم بنزاهة وتقان أثناء الجائحة. ويشيد المقرر الخاص بكل واحدٍ واحدٍ من هؤلاء الأشخاص، ويعرب لهم ولأقاربهم وأصدقائهم المقربين عن مشاعر تضامنه واحترامه.

99- إن أثر الجائحة على المؤسسات والمجتمعات غير مسبوق. وقد ضربت العدالة في سير عملها ذاته، من خلال القيود المفروضة على الوصول إليها، وأحياناً من خلال التهديدات أو الهجمات على سير عملها وعلى وظيفة المحامين.

100- ووجود مؤسسات فعالة جزء أساسي من التصدي لجائحة ما. ومن شأن تطوير القدرات المؤسسية ووجود وسائل ونظم لمنع الفساد ومأسسة الشفافية والمساءلة أن يساعد على تحقيق نتائج أفضل في مجال الصحة تعود بالنفع على المجتمع برمته. ولذلك، ومن أجل الخروج أقوى من هذه الأزمة، من الأهمية بمكان التصدي لمخاطر الفساد وتهديداته، سواء في الاستجابة القصيرة الأجل أو في مرحلة الانتعاش، مع التركيز بوجه خاص على عمل وتشغيل نظم إقامة العدل⁽¹⁰³⁾.

(99) Comisión Internacional de Juristas, "The Impact of Anti-COVID-19 Pandemic Measures on Access to Justice in Azerbaijan, Kazakhstan, Kyrgyzstan, Russia, Ukraine and Uzbekistan", párr. 40.

(100) لم تفعل نيكاراغوا وهندوراس ذلك.

(101) ACIJ y otros, "Acceso a la justicia en Latinoamérica", pág. 9.

(102) انظر اليونسكو، "كوفيد-19: دور المكلفين بأدوار قضائية في حماية وتعزيز الحق في حرية التعبير، المبادئ التوجيهية"، 2020.

(103) انظر A/HRC/44/47 وA/67/305. وفي هذا الصدد، يجب أن تؤخذ في الاعتبار التقارير التي أعدها المقرر الخاص بشأن الفساد في المجال القضائي.

101- وقد أثرت تدابير الفصل والعزل والتباعد الاجتماعي على عمل المحاكم وأدت فيما أدت إليه إلى تأخير الإجراءات وتعطيل الأجل الزمنية الإجرائية وتوفير خدمات المساعدة القانونية. وفي حالات قليلة جداً، اعتبر سير العدالة، في ظل هذه الظروف التقييدية، خدمة عامة أساسية. ولم تكن معظم النظم القانونية مستعدة لهذه الحالات ولم تتلق موارد الميزانية الاستثنائية اللازمة.

102- وخلال حالات الطوارئ، يظل القانون الدولي لحقوق الإنسان سارياً. ويجب أن تتاح للأفراد إمكانية الحصول على مشورة قانونية وإجراءات قضائية عادلة وفعالة، بما في ذلك القدرة على الطعن في قانونية التدابير المتخذة نتيجة لإعلانات حالات الاستثناء. وقد كان لإغلاق المحاكم، أو تمديد حالات الاحتجاز المؤقت، أو عدم تنفيذ الأوامر القضائية، أو تعليق المحاكمات أثر سلبي على الحقوق الأساسية.

103- وقد أدى تأثير المؤسسات عامة، ونظم العدالة خاصة، إلى أشكال مختلفة من الحرمان من العدالة. ومما يثير الجزع والقلق بوجه خاص العنف الجنساني، الذي تعبر عنه الزيادة الهائلة في العنف المنزلي ضد النساء والأطفال في إطار الحجر الصحي وأماكن العزل وغيرها من التدابير التقييدية. ومع أن بعض البلدان وضعت ونفذت إجراءات وسبل انتصاف خاصة يمكن أن تلجأ إليها النساء أو الأطفال ذكوراً وإناثاً ممن يشعرون بالتهديد أو الضرر، فإنها لم تكن كافية.

104- ويؤثر الاكتظاظ في السجون على حقوق الإنسان في جميع الظروف، ولكنه خطير بشكل خاص في سياق الجائحة إذ يزيد بشكل هائل خطر العدوى بين الأشخاص المحرومين من الحرية وموظفي السجون.

105- وفي العديد من البلدان، توجد نسبة عالية من المحتجزين رهن نظام الاحتجاز السابق للمحاكمة، مما يسهم دون داع في اكتظاظ السجون ويؤثر تأثيراً خطيراً على الظروف الصحية للمحتجزين في السجون.

106- وقد تحول الابتكار والعمل عن بعد إلى عنصرين دائمين من محيط العمل في مجال العدالة. وكان استخدام الوسائل الافتراضية في سلسلة من الإجراءات القانونية رداً إيجابياً على الشلل القضائي الواسع الانتشار.

107- وهناك تساؤلات بشأن ضمانات الوصول إلى العدالة، والإجراءات القانونية الواجبة، والضمانات القضائية في استخدام أدوات الاتصال المعلوماتي عن بعد. فتصميمها للاجتماعات الافتراضية يعني أن السرية بين المحامي وموكله قد تتأثر في بعض الأحيان، أو أن شهادات أو إفادات الخبراء التي تُجمع بالوسائل الافتراضية قد تكون عرضة للتأثير عليها.

108- وتصعب الفجوة الرقمية، والصعوبات في الوصول إلى الإنترنت، وبعض أدوات الاتصال المعلوماتي عن بعد المتاحة تحقيق الإنصاف في الوصول إلى النظام القضائي. وفي مثل هذه الظروف، وجد الكثير من الناس، بمن فيهم العاملون في مهنة المحاماة، أنفسهم مخدولين على نحو عندما يتطلب الأمر حماية الحقوق أو ضمانها.

سابعاً- التوصيات

109- الدولة مسؤولة عن كفالة الوصول إلى العدالة، وحسن سير عدالة مستقلة، وقربها من الناس. ويلزم توفير موارد إضافية في الميزانية لهذا الغرض.

110- وينبغي اعتبار إقامة العدل خدمة عامة أساسية، وموظفيها موظفين أساسيين في سياقات الجائحة، بما في ذلك في عمليات التطعيم.

111- يجب أن يخضع تعليق النشاط القضائي للتدقيق بعناية لأنه يشكل ركيزة أساسية لحماية حقوق الإنسان. وأي قيود على النشاط القضائي يجب أن تحترم مبادئ الشرعية والتناسب وأن تكون ضرورية لمتطلبات الصالح العام في مجتمع ديمقراطي.

- 112- وينبغي للدول أن تتخذ التدابير اللازمة لإعطاء الأولوية للاهتمام بالحالات الإجرامية التي ازدادت زيادة هائلة خلال الجائحة. وينبغي التركيز بوجه خاص على العنف الجنساني والعنف المنزلي والفساد. ويدعو المقرر الخاص الدول إلى تعزيز وسائل وقاية ضحايا العنف المنزلي والعنف الجنساني ورعايتهم.
- 113- وينبغي أن تكون خطط تقليص تراكم القضايا التي قد تلزم لترشيد خدمات العدالة شفافة وأن تحترم المعايير الضامنة لاستقلال القضاء وحقوق الإنسان.
- 114- وينبغي التصدي بحزم للقيود المفروضة على الوصول إلى العدالة، لتفادي تهميش الفئات الاجتماعية الأكثر حرماناً والدخول بذلك إلى "تخبوية" العدالة.
- 115- وينبغي للبلدان أن تتخذ تدابير عاجلة ومستمرة لسد الفجوة الرقمية التي تؤثر على إمكانية الوصول إلى العدالة وتولد الاستبعاد. وينبغي استكشاف التدابير الرامية إلى إمكانية الحصول على استخدام الملكية الفكرية للوسائل التكنولوجية أكثر مرونة، وكذا وضع سياسات لتشجيع تسريع الاستثمار في هذا المجال.
- 116- وينبغي للدول أن تنهض بالسياسات الملائمة لتحقيق تعميم الوصول إلى الإنترنت وتكنولوجيات المعلومات التي تسد الفجوة الرقمية وتضمن الوصول الحقيقي والفعال إلى العدالة عن طريق ضمان الاتصال وإتاحة البرمجيات والمعدات المناسبة، وكذا التدريب المناسب. وينبغي النظر في وضع مواد إعلامية ميسرة ومتمايزة للفئات الضعيفة.
- 117- وينبغي أن تكفل الوسائل التكنولوجية لتوفير خدمات العدالة احترام خصوصية المعلومات المرسلة وسريتها وأمنها. ومما له أهمية خاصة صون الحق في الدفاع، والمساعدة القانونية، وفحص الأدلة، وعدم التعرض لتأخيرات لا مبرر لها. وينبغي ضمان خصوصية التفاعلات بين الموكل والمحامي بشكل صارم.
- 118- وينبغي للدول أن تتخذ تدابير فعالة لضمان ألا تطبق عمليات الاحتجاز السابقة للمحاكمة إلا بطريقة استثنائية وخاصة بالجرائم الخطيرة جداً ولاعتبارات معينة. وينبغي للأجهزة المسؤولة أن تستعرض حالة الأشخاص المسجونين لأسباب سياسية أو جنح أو الذين قضوا معظم مدة عقوبتهم.
- 119- وينبغي لنظم العدالة، عند استئناف أنشطتها بشكل كامل، أن تكييف سير عملها وتخطط له بشكل لا يراعي التأخيرات المتراكمة فحسب، بل وأيضاً أعباء العمل الجديدة الناشئة عن تغير نمط بعض السلوكيات غير القانونية التي ظهرت أثناء الجائحة. ولا غنى عن أن تكون لدى المحاكم موارد كافية لضمان إقامة العدل على نحو سليم.
- 120- وينبغي للدول أن تنظر في الحالة التي تسبب فيها كوفيد-19 ليس فقط على أنها مشكلة خطيرة، وإنما أيضاً على أنها فرصة لاعتماد سياسات عامة تكفل استقلالية نظم العدالة وسير عملها بفعالية وتيسر وصول السكان إلى العدالة في إطار نهج يراعي نوع الجنس ويحترم حقوق الإنسان. وينبغي أن تسترشد الدول لهذا الغرض بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، والمبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية (1985)، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بدور أعضاء النيابة العامة (1990)، والمبادئ الأساسية بشأن دور المحامين (1990).

Anexo

Listado de respuestas (a 18 de marzo de 2021)

1. Albania
2. Andorra
3. Argelia
4. Arabia Saudita
5. Argentina
6. Armenia
7. Austria
8. Bolivia (Estado Plurinacional de)
9. Bosnia y Herzegovina
10. Brasil
11. Brunei Darussalam
12. Chile
13. Croacia
14. Ecuador
15. Eslovenia
16. Estados Unidos de América
17. Estonia
18. Federación de Rusia
19. Fiji
20. Finlandia
21. Georgia
22. Grecia
23. Guatemala
24. Guyana
25. Honduras
26. Hungría
27. Irlanda
28. Italia
29. Kazajstán
30. Kirguistán
31. Letonia
32. Líbano
33. Macedonia del Norte
34. Malasia
35. Maldivas
36. Malta

37. Maruecos
38. Mozambique
39. Qatar
40. Reino Unido de Gran Bretaña e Irlanda del Norte
41. República Árabe Siria
42. República de Moldova
43. Rumania
44. Rwanda
45. Singapur
46. Sudáfrica
47. Suecia
48. Turquía
49. Macao (China)

Asociaciones de Magistrados

50. Association of Brazilian Magistrates
51. Association of European Administrative Judges (Alemania, Austria, Croacia, Eslovenia, Italia, Luxemburgo, Portugal, Reino Unido)
52. Association of judges in Finland/Association of Finnish lawyers
53. Association of judges of the Republic of Armenia
54. Cyprus Judges Association
55. German judges' association
56. Judges' association of Serbia
57. Latvian association of judges
58. Asociación Profesional de la Magistratura (España)
59. Swedish judges association
60. Union of judges of the Republic of Kazakhstan

Organizaciones de la sociedad civil

61. Comisión de Derechos Humanos de la Ciudad de México
62. International Bar Association, Human Rights Institute
63. Comisión Internacional de Juristas
64. Maat Foundation for Peace, Development and Human Rights (Oriente Medio)
65. Network of Chinese Human Rights Defenders
66. Partners for Transparency (Turquía)
67. Women's Link Worldwide
68. Cyrus R. Vance Center for International Justice
69. Castan Center for Human Rights Law

Organizaciones intergubernamentales

70. Tribunal Supremo del Caribe Oriental
71. Oficina de Instituciones Democráticas y Derechos Humanos

72. Oficina de las Naciones Unidas contra la Droga y el Delito
 73. Comisión Europea para la Democracia por el Derecho (Comisión de Venecia)
-